

## نظم المعلومات الجغرافية الأمنية

### كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة - دراسة في دول حوض المتوسط Secure Geographic Information System As a mechanism for combating organized crime - study in Mediterranean States

ط.د. بساس محمد\* د. سويقي حورية

جامعة عين تموشنت- كلية الحقوق جامعة عين تموشنت- كلية الحقوق

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغربية

horiya.souiki@univ-temouchent.edu.dz mohamed.bessas@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/21- تاريخ القبول: 2024/01/13- تاريخ النشر: 2024/01/30

الملخص: باحتلال منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط موقعاً جغرافياً إستراتيجياً وسط القارات الثلاث، الذي جعل منها معبراً للتجارة الدولية وتنقل الأشخاص، وأنها همزة وصل بين الشمال المتطور اقتصادياً والجنوب الذي يصارع المشاكل التنموية والأمنية، فقد أصبحت منطقة المتوسط محل معضلات أمنية عديدة من بينها إنتشار الجريمة المنظمة بشتى صورها، وبهذا كان لا بد على دول المتوسط في إطار الشركة والتعاون أن تتصدى لهذه الظاهرة، وتأتي نظم المعلومات الجغرافية كأحد الآليات التقنية لمكافحة الجريمة المنظمة، والتي تعتمد في استخدامها على الخرائط بمختلف أنواعها وتوظيف المعلومات فيها.

الكلمات المفتاحية: آلية؛ الجريمة المنظمة؛ الخرائط؛ المعلومات؛ دول المتوسط.

**Abstract:** The Mediterranean Basin is strategically geographically located in the centre of the three continents development and security problems ", which had made it a crossing point for international trade and the movement of people and was a link between the economically developed North and the South, which was grappling with development and security problems The Mediterranean region has become the subject of numerous security dilemmas, including the spread of organized crime in all its forms, As such, the Mediterranean countries within the framework of the company and cooperation had to address this phenomenon. GIS ", and GIS is one of the technical mechanisms for combating organized crime, which rely on maps of all kinds and use information in them.

**Keywords:** mechanism; Organized crime; Maps; Information; Mediterranean States.

#### مقدمة

يعد الأمن بمفهومه الحديث أحد المسائل التي لها علاقة وثيقة بكل التفاعلات والتأثيرات المتبادلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث وبعد أن كانت مصادر عدم الإستقرار الأمني للدول والمجتمعات تنبع من أوساط حيزها الإقليمي، أصبحت حالياً تأتي من مشكلات عالمية عابرة للحدود.

هذا ويأتي شأن الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط على رأس قائمة الاهتمامات الإقليمية التي توليها الدول المتوسطية الشمالية والجنوبية، في جعله منطقة سلام وتطور وحسن الجوار، غير أنّ وعلى الرغم مما يشهده من تفاعل وحركية اجتماعية واقتصادية، إلا أنه لا يزال يشكل منطقة توتر نتيجة عوامل

عديدة شهدها الدول المجاورة له والعالم بأسره تهدد أمنه واستقراره، وذلك ببروز مشكلات عالمية كالإجرام المنظم العابر للحدود بشتى صوره.

ووفق هذه التحولات وثقل التهديدات التي لها انعكاسات واضحة ومباشرة على السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، كان من الضروري أن تتكاثف جهود دول الحوض المتوسطي وتتوحد اهتمامها في إطار ترتيبات جماعية تقوم على أساس الشراكة الأمنية والتعاون لإيجاد آليات لمكافحة الجريمة المنظمة تحقيقا للأمن والأمان.

استفادت الجماعات الإجرامية المنظمة من التنامي المتزايد في مجال وسائل المواصلات وتقنية المعلومات؛ وأدت تلك الزيادة إلى تطور الجريمة المنظمة عابرة الحدود وظهور أنماط جديدة منها على كافة الأصعدة، وسهلت تحركاتها داخل الحدود الإقليمية وخارجها. وتعتبر منظومة المعلومات الجغرافية الأمنية، أحد الآليات الشرطية المتطورة التي يتم توظيفها للتنبؤ باتجاه دعم القرار ورسم خرائط الجريمة وتحليلها، ولها قدرة الاستجابة والتعامل مع حزم متنوعة من البيانات من وكالات ومصادر متعددة عبر العالم.

واستنادا إلى ما سبق، ومن منطلق استحداث التطورات التكنولوجية للمنظومة المعلوماتية الجغرافية الأمنية، كيف تساهم هذه الأخيرة في مكافحة الجريمة المنظمة في دول حوض المتوسط في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة؟

من أجل إخراج الدراسة في صورتها النهائية، تم الإعتماد على التقسيم الثنائي وذلك من خلال العنصرين التاليين:

المبحث الأول: الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن في حوض المتوسط.

المبحث الثاني: تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

**المبحث الأول: الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن في حوض المتوسط**  
أدت التغيرات التي شهدتها العالم في عهد التسعينيات، وبخاصة الاتجاهات الاقتصادية كالوحدة الأوروبية وانهيار الاتحاد السوفيتي والتي تجلت أساسا في العولمة وفي تحرير النظم الاقتصادية وإزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، إلى قلب موازين الأمن والاستقرار في المجتمع الدوليّ وذلك بظهور الجريمة المنظمة كجريمة عابرة للأوطان، التي حققت تنوعا فاعلا في جميع الأنشطة الإجرامية المربحة، كالتّريب بأشكاله، والتجارة غير المشروعة بالمخدرات وتبييض الأموال، والاتجار بالأسلحة والسيارات والعقاقير إلى غير ذلك من النشاطات الإجرامية.

هذا وتشهد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط انتشاراً واسعاً للجريمة المنظمة بشتى صورها وأشكالها. وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل متسارع حتى أصبح تهديدها للأمن والاستقرار في دول المتوسط يستدعي الإسراع من أجل توسيع مشروع الشراكة الأوروبيةمتوسطية للتصدي لهذه الظاهرة وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام واستقرار.

لهذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم الجريمة المنظمة، ورصد تأثير هذه الظاهرة على أمن الحوض المتوسط.

**المطلب الأول: مفهوم وذاتية الجريمة المنظمة**

لا يوجد مفهوماً موحداً متفقاً عليه للجريمة المنظمة، ولا يتجاوز الأمر حدود المحاولات الفقهية التي نجحت في الاتفاق على عدد من العناصر أو معظم ما يلزم توافره من محاور أساسية في أي تعريف مقترح. وفيما يلي عرض ذلك.

### الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

تطبيقاً لمبدأ الشرعية، يتوجب أن تكون العناصر المكونة لأي جريمة محددة بدقة، وعليه سيتم التعرف على ما بذله الفقه الجزائي من جهود لتحديد مفهوم الجريمة المنظمة، وفيما يلي تفصيل ذلك.

### أولاً: التعريف الإصطلاحي للجريمة المنظمة

استخدم تعبير "الجريمة المنظمة" حديثاً بعد التطور الذي شهدته الظاهرة وكبديل عن كلمة المافيا التي درج على استخدامها للإشارة إلى جماعة إجرامية متمركزة في بلد ما. ولتأصيل مصدر كلمة "مافيا" قيل أنها استمدت من لفظ "مها" العربية بمعنى البلورات التي تتشكل في الكهف. وقد يرجع هذا التشبيه إلى تأثر الفقه بشدة تماسك أعضاء الجماعة الإجرامية نوع "مافيا" وبطبيعة تكوينها الداخلي الذي قوامه الطاعة العمياء للأوامر والتعليمات. ويقال بأن "المافيا" اشتقت من كلمة عربية تعني "مكان للملاذ"، وذلك خلال مدة الحكم العربي لصقلية<sup>1</sup>.

أما لدى أهلها الصقليين حيث ولدت وترعرعت "المافيا" نجد لها أكثر من معنى، فقد قصد بها الرمز إلى الجاذبية لدى الأنثى، كما ارتبطت بمفهوم البطولات

<sup>1</sup> فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص.28.

الوطنية من شجاعة وشرف بالنسبة للرجال الذين تصدوا للاعتداءات الخارجية، وبمرور الزمن شهد مفهومها تطوراً في الاتجاه المعاكس فاستخدم للدلالة على "الكوسيكات" أي مجموعة العائلات التي تؤلف فيما بينها منظمة أو جمعية سرية إجرامية بهدف القيام بممارسات غير مشروعة علانية استعمل لأول مرة سنة 1838 وقصد به الجمعيات السرية الإرهابية الخطيرة. وفي سنة 1898 ورد ذكر المافيا لأول مرة في قاموس اللغوي وقصد بها الانتماء إلى الوقاحة والمجازفة<sup>1</sup>.

### ثانياً: تعريف الفقهي للجريمة المنظمة

أخذت الظاهرة الإجرامية أبعاداً أوسع وامتد خطرها إلى مناطق مختلفة من العالم؛ وشعر الفقه بضرورة تحديد عناصر الجريمة المنظمة نظراً لما تنسم به من عناصر تجعل من العصابات المنظمة وحدة متناسقة تمتلك القوة المالية والوحشية في آنٍ واحد بهدف الحفاظ على كيانها الداخلي من جهة، ولمواجهة أي تدخل خارجي من جهة أخرى<sup>2</sup>.

عرفت الجريمة المنظمة بأنها: "التنظيم الإجرامي الذي يضم أفراداً أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومعقد يشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية ويخضعون لنظام جزاءات داخلية رادعة". وأنها: "جريمة جماعية اشترك في إعدادها عدد من الناس لكل منهم مهمة محددة،

<sup>1</sup> محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، د.ط، 2000، ص.37.

<sup>2</sup> عبد الرحيم صدقي، القانون الجنائي الدولي نحو تنظيم عالمي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1997، ص.23. أنظر أيضاً، فائزة يونس الباشا، المرجع السابق، ص.59.

أفرزتها الحضارة المادية؛ المساعدة الجنائية في تحقيق أهدافهم الإجرامية بطريقة متقدمة، لا تتيح للقانون ملاحظتهم بفضل ما أحاطوا به أنفسهم من وسائل وضمانات<sup>1</sup>. وهي: "شكل من أشكال التجارة الاقتصادية بوسائل غير قانونية تنطوي على التهديد باستعمال القوة البدنية والإكراه والفساد والابتزاز، وغير ذلك من الأساليب التي تساعدها على تقديم الخدمات غير المشروعة"<sup>2</sup>.

هذه التعريفات ألفت الضوء على الجانب الاقتصادي الذي تمارسه الجريمة المنظمة وإتباعها أسلوباً شبيهاً بالمؤسسات الشرعية التجارية والاقتصادية.

أما من حيث التركيبة الداخلية للجماعة الإجرامية المنظمة فقد عرفت بأنّها: "تنظيم جماعي قد يرتبط أعضاؤه بروابط عرقية وتجمعهم وحدة اللغة، وقد لا تقوم تلك الروابط، وهم يستخدمون الإجرام والعنف والإفساد من أجل الحصول على السلطة والمال". وعرفت بأنّها: "جماعة أو تنظيم يتكون من ثلاث أشخاص أو أكثر، يكونون تنظيم بقصد ارتكاب أنشطة إجرامية، ويتبعون في سبيل ذلك طرقاً وأساليباً محددة ولا يتوانون عن استخدام العنف والتهديد لإخضاع العامة والحفاظ على أمن المنظمة الإجرامية، لتحقيق مكاسب مالية طائلة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أشار إلى هذا التعريفين، محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الشروق، لبنان 1، ط1، 2004، ص.11.

<sup>2</sup> أشار إلى هذا التعريف، سمير ناجي، التعاون في مكافحة ومنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط1، 1997، ص.40.

<sup>3</sup> أشار إلى هذا التعريف، فائزة يونس الباشا، المرجع السابق، ص.35.

ولتحديد البنية والهيكلية التي تنتهجها المنظمة الإجرامية كطريقة عمل عرفت بأنها: "تعبير عن مجتمع إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة، ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون ووفقا لنظام بالغ الدقة والتعقيد يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة القسوة على من يخرج عن اتفاق الجماعة ويلتزمون في أداء أنشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة يلتزمون بها ويجنون من ورائها الأموال الطائلة"<sup>1</sup>.

وعرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي في سنة 1993 الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسمية لمدة طويلة وغير محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وذلك بهدف الحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح، وتستخدم عند اللزوم في ارتكاب الجريمة الأنشطة التجارية والعنف وغيره ومن وسائل التخويف وممارسة التأثير على الأوساط السياسية والإعلام والإدارة العامة والهيئات القضائية والاقتصادية"<sup>2</sup>. وقد ذكر التعريف المعايير والصفات التي تميز الجريمة المنظمة وهي:

- التعاون بين أكثر من شخصين؛

<sup>1</sup> Définition citer par: PIERRE KOPP, L'analyse économique des organisations criminelles, Revue Communications, volume 62, n° 132, A 1996 p.140, [https://www.persee.fr/doc/comm\\_0588-8018\\_1996\\_num\\_62\\_1\\_1942](https://www.persee.fr/doc/comm_0588-8018_1996_num_62_1_1942).

<sup>2</sup> أشار إلى هذا التعريف، الطيب كامش، الشراكة الأوروبيةمتوسطية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مخبر القانون الخاص المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 4، ع1، س2018، ص.125.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/141/4/1/60370>



- أن تكون الجماعة الإجرامية مستمرة لمدة طويلة أو لمدة غير محدودة؛  
- تحديد المهام المسندة للأشخاص وتتضمن شكلا من النظام والرقابة  
الداخلية؛  
- ترتكب جرائم جسمية، وتمارس أنشطتها الإجرامية على المستوى الدولي،  
وتستعمل العنف وغيره من وسائل الرعب،... الخ.

أما على الصعيد الدولي، فقد حاولت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة  
الجريمة المنظمة عبر الوطنية المبرمة سنة 2000 بمدينة باليرمو الإيطالية<sup>1</sup>،  
الإلمام بكل جوانب الجريمة المنظمة لوضع تعريف شامل، حيث جاء نص المادة  
2 فقرة "أ" من الاتفاقية، كما يلي: "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة  
ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن  
وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو  
الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير  
مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".

وبناء على التعريفات المذكورة، يمكن إستخلاص أهم خصائص الجريمة  
المنظمة والتي تتمثل في ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة  
لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000، المصادق عليها من طرف الجزائر بتحفظ بموجب  
المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002، ج.ر العدد 9 الصادرة في 10 فبراير 2002.

<sup>2</sup> عدة بومدة محمد الأمين والعربي شحط عبد القادر، الضمانات الموضوعية والإجرائية في مجال  
مكافحة الإجرام المنظم، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،  
جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، المجلد 2، ع4، س2017، ص.261 وما يلها.

- 1- التخطيط: هو العامل الأهم الذي يحتاج إلى عدد من محترفي الجريمة الذين يملكون خبرة دولية وثقافة إجرامية تمكنهم من رسم الخطط الناجحة؛
- 2- الاحتراف: وهو شرط لازم، لأنه يحتاج إلى عناصر لها خبرة في الإجرام؛
- 3- التكامل: بحيث تعتبر الجريمة المنظمة مجموعة من الحلقات المكتملة لبعضها البعض التي يخطط بتقنيات عالية؛
- 4- الربح الوفير: وهو من السمات الأساسية للجرائم المنظمة ويكون هذا في زمن قياسي، فيحصد المجرمون ثروات طائلة في مدى زمني وجيز؛
- 5- الحياة التنظيمية للجريمة المنظمة: وهي تقوم على التنظيم الهرمي حيث تتوزع الأدوار وتقسّم المهام، وتغليب مصلحة الجماعة على مصالح الأفراد.

#### الفرع الثاني: ذاتية الجريمة المنظمة

يثير موضوع الجريمة المنظمة إشكالا يتعلق بتداخل مفهومها مع غيرها من مفاهيم الجريمة بالنظر إلى حداثة استخدام هذا المصطلح، وسنقتصر تمييزها عن الجريمة الداخلية والجريمة الدولية من خلال إيضاح نقاط الاختلاف والتشابه فيما بينهم؛ وفيما يلي عرض ذلك:

#### أولاً: الجريمة الداخلية

تعتبر الجريمة سلوك إنساني بلغ درجة من الجسامة إلى حد الإخلال بالتزام يتعلق بكيان المجتمع ووجوده، ويشكل استهجانا للضمير البشري استوجب شموله بالجزاء الجزائي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رمسيس بهنام، نظرية التجريم في القانون الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية د.ط، 1996، ص.15. أنظروا أيضاً، رؤوف عبّيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، دار الفكر العربي، القاهرة، 4 ط، 1979، ص.171.

وتتمثل نقاط الإختلاف والتشابه الجوهرية بين الجريمة الداخلية والجريمة المنظمة عبر الوطنية في:

- القانون الجزائري الدولي الذي يستمد أحكامه من الاتفاقيات الدولية، هو القانون الذي يحكم موضوع الجريمة المنظمة ويسبغ صفة التجريم على السلوك الذي ينطوي على عدوان أو تهديد بالخطر للمصالح الأجدر بالحماية ويقرر لها الجزاء الجنائي الملائم<sup>1</sup>؛

- تجاوز الأنشطة الإجرامية المكونة للجريمة المنظمة حدود الدولة، كما أنه يتضرر عددا غير محدود من الأشخاص الذين قد ينتمون لدول مختلفة مما يوسع من دائرة الاختصاص الجزائري<sup>2</sup>؛

- تعدد جنسيات الجناة في حالة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ الذين ينتمون في الغالب إلى جنسيات دول مختلفة يمثل القاعدة، في حين أنه حالة استثنائية في الجريمة الداخلية.

- غالبا ما ينتمي الجناة في الجريمة الداخلية إلى الطبقة الدنيا أو من فئة المجرمين بالصدفة، أو المبتدئين، في حين أنهم من طائفة محترفي الإجرام متى تعلق الأمر بالجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات "القسم العام"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1905، ص.84. أنظرا أيضا، علي راشد، القانون الجنائي، المدخل وأصول النظرية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1976، ص.215.

<sup>2</sup> رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص.22.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص.22-23.

- الجريمة المنظمة هي جريمة فاعلين متعددين كقاعدة، في حين أن الجريمة الداخلية هي في الغالب جريمة فاعل وحيد؛ قد يتعدد فيها الجناة على سبيل الاستثناء عن القاعدة في صورة المساهمة الأصلية والتبعية.
- الجريمة المنظمة عبر الوطنية جريمة ذات بعد دولي كقاعدة، أما الجريمة الداخلية فهي جريمة تقع عناصرها الإجرامية داخل حدود الدولة الواحدة أو خارجها في الحالات التي يحددها القانون الجنائي الداخلي بكل دولة.

### ثانياً: الجريمة الدولية

استقر الفقه الجزائي على أن الجريمة الدولية هي تلك الجريمة التي تستمد صفتها الجزائية من العرف والاتفاقيات وغيرها من مصادر القانون الدولي لتقدير مدى جسامة الضرر الذي تحدثه تلك الجريمة على النظام الدولي العام نتيجة لما يترتب عنها من انتهاك للقيم الأساسية للمجتمع الدولي<sup>1</sup>. وتكمن التفرقة بين الجريمة الدولية والجريمة المنظمة عبر الوطنية فيما يأتي:

- يعتبر القانون الجزائي الدولي فرع من القانون الوطني يستمد أحكامه من الاتفاقيات الدولية التي تبرم لمواجهة الظواهر الإجرامية التي تهدد الهيئة الاجتماعية الدولية ككل، وهو القانون المختص الذي يجرم معظم أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث لا تستطيع الدولة منفردة مكافحة هذا النوع من الجرائم على أراضها، في حين أن الجريمة الدولية تخضع للقانون الدولي الجزائي

<sup>1</sup> Gilles Favarel-Garrigues, La criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer?, Revue L'Économie politique, Éditions Alternatives économiques, volume 3, n° 15, A 2002, p.11. file:///C:/Users/M/Downloads/LECO\_015\_0008.pdf.

الذي يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام، المحددة جرائمه على سبيل  
الحصر<sup>1</sup>؛

- تمتاز المسؤولية الجنائية في الجريمة الدولية بالطابع المزدوج، حيث يسأل منفذ  
الجريمة جزائياً عن الجرم وتقوم المسؤولية المدنية في جانب الدولة، في حين أنها  
مسؤولية جزائية عادية في الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>2</sup>؛

- ينعقد الاختصاص في الجرائم الدولية للمحكمة الجنائية الدولية، أما  
الاختصاص المتعلق بالجرائم المنظمة بأبعادها الجديدة فيعقد لمحاكم كل دولة  
وقعت الجريمة أو الجرائم ضمن نطاقها الإقليمي أو تسببت في إلحاق الضرر بعدد  
من مواطنيها وفقاً لمبدأ الشخصية أو لمبدأ العينية الذي يمتد اختصاص الدولة  
بموجبه إلى خارج حدودها الإقليمية متى تعلق الأمر بنظر جرائم بعينها<sup>3</sup>.

المطلب الثاني: مساعي الدول المتوسطية في مكافحة الجريمة المنظمة في إطار  
الشراكة

تتطلع الدول الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط من خلال الشراكة  
والتعاون إلى تحقيق الإزدهار في شتى الميادين، في ظل الأمن والاستقرار، إلا أن هذا  
التطلع لطالما إصطدم بمعضلة انتشار واتساع الجريمة المنظمة التي قللت من

<sup>1</sup> Laurence MONTEL, Crime organisé et politique en France, aperçu historique, Revue Pouvoirs "l'études constitutionnelles et politiques", Éditions Le Seuil, volume 1, n° 132, A 2010, p.25. file:///C:/Users/M/Downloads/POUV\_132\_0017.pdf.

<sup>2</sup> سالم محمد سليمان أوجلي، أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية: دراسة مقارنة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط1، 2000، ص.55.

<sup>3</sup> Stefan GLASER, Infraction internationale, ses éléments constitutifs et ses aspects juridiques, Revue internationale de droit comparé, Société de législation comparée, volume 12, n° 3, A 1960, p.642. [https://www.persee.fr/doc/ridc\\_0035-3337\\_1960\\_num\\_12\\_3\\_11707](https://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_1960_num_12_3_11707).

وتيرة السعي وراء تحقيق الأهداف المرجوة من لشراكة، إذ أصبحت الجريمة المنظمة تمثل تحدٍ كبير لا يقل خطورة عن رعب الإرهاب<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الحوض المتوسط

انتشرت أنماط جديدة ومختلفة للجرائم المنظمة في حوض المتوسط، التي أضحت تشكل هاجسا وخطرا محدقا في الأقاليم المتوسطية خاصة الأقاليم العربية، ولو أن ظاهرة الإجرام المنظم من الظواهر الإجرامية الدخيلة على المجتمعات العربية وفقا لهيكليتها الحديثة، حيث عرفت قديما في صورتها التقليدية المتمثلة في قطاع الطرق وما يقومون به من عمليات سطو على القوافل، وقطع الطريق على المسافرين بهدف السلب والنهب والخطف لتحقيق أهدافهم باستخدام وسائل بدائية؛ سواء بالنسبة للأسلحة أو آليات التنقل والاتصالات، وذلك بخلاف المنظمات الإجرامية الحديثة التي ساعدها التقدم العلمي على سرعة الانتشار، وبسط نفوذها والسيطرة على مفاتيح الاقتصاد واستغلال الشركات المتعددة الجنسيات ونظام العولمة وإفشاء ظواهر الفساد الإداري والمالي<sup>2</sup>.

وهي ذات الأسباب التي أسهمت في تفاقم خطر الإجرام المنظم في الدول العربية؛ الأخذ في التزايد خاصة في مجال الاعتداء على الأشخاص والأموال بما في ذلك السطو المنظم على المصارف والمحلات التجارية، وتزايد جرائم الاتجار

<sup>1</sup> الطيب كامش، المرجع السابق، ص.131.

<sup>2</sup> فائزة يونس الباشا، المرجع السابق، ص.19.

بالأسلحة وتكوين شبكات دولية للتهريب والاحتيايل وما يرتبط به من شراء للذمم والسيطرة على المقاولات الوطنية العامة<sup>1</sup>.

وسياق متصل، ذكر "الأستاذ محمد فتحي" في مقال له، أن الظاهرة الإجرامية خليط بين العوامل الشخصية والبيئية التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، حيث بين مختلف المحطات والظروف المزرية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدول العربية المتوسّطية خلال العقدين الماضيين، والتي كانت العوامل المسببة في نشوء هذه الجرائم في الأقطار العربية<sup>2</sup>.

كما اتخذت الجريمة المنظمة في الدول الأوروبية أشكالاً وأبعاداً مختلفة لتأثرها بالمحيط الدوليّ ولإتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية التنقل للأشخاص والأموال، مما جعلها هدفاً لما تمارسه من أنشطة بما فيها الاتجار في المخدرات والتهريب غير المشروع للمهاجرين وغسيل الأموال والرشوة والفساد.

وقد أكدت المعلومات ارتفاع معدل الجريمة المنظمة، بسبب تخفيف القيود على حرية التنقل، كما يسر التطور العلمي للمنظمات الإجرامية سهولة تغير وتبادل المواقع وسرعة الاتصال وخلق شبكة وصل في الأقاليم الأوروبيّة، الشيء الذي دفع بحكومات الدول الأوروبيّة إلى عقد العديد من الاتفاقيات ومؤتمرات التعاون قصد التصدي لهذه الظاهرة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص.20.

<sup>2</sup> محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، مركز البحوث والدراسات العليا، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2006، ص.9 وما يلها.

الفرع الثاني: تجسيد الشراكة الأوروبيةمتوسطة لمكافحة الجريمة المنظمة بالنظر لما تشكله الجريمة المنظمة بتعدد صورها وأشكالها على أمن حوض البحر الأبيض المتوسط، بإعتبارها عبء يضاف إلى المشاكل الأمنية الأخرى، كان لزاما على دول المنطقة مواجهتها جماعيا في إطار تشاركي، خاصة وأن هذه الظاهرة أصبحت تختلط بالأعمال الإرهابية والتخريبية الأشد خطورة، مما جعلها تأخذ وصفا أكثر تعقيدا وتأثيرا على البيئة الأمنية المتوسطية.

وكانت بداية الشراكة بروز إعلان برشلونة<sup>1</sup> سنة 1995، الذي شَخَصَ الوضعية الأمنية ووصفها بالخطيرة على الأمن في المتوسط، ونوه بضرورة توحيد الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف في التصدي لآفة الإجرام المنظم بالأساليب الضرورية في إطار جماعي. وفي السياق ذاته، أكد إعلان قمة 5+5 لدول غرب المتوسط<sup>2</sup> سنة 2003 أنه لا يمكن بلوغ أهداف التنمية والإزدهار دون تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يقتضي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشتى صورها.

<sup>1</sup> يمثل إعلان برشلونة وثيقة تمخضت عن المؤتمر المنعقد في 27 و 28 نوفمبر 1995 ببرشلونة (إسبانيا) وقعه وزراء خارجية وممثلو 27 دولة متوسطة. لمزيد من التفصيل، راجع بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص.24.

<sup>2</sup> مجموعة 5+5 هي مجموعة دول غرب البحر الأبيض المتوسط، تهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، التنمية، الأمن في المنطقة تضم 5 دول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول اتحاد المغرب العربي الخمس. لمزيد من التفصيل، راجع نادية محمود مصطفى وآخرون، أوروبا وحوار الثقافات الأوروبيةمتوسطة: نحو رؤية عربية للتفعيل، جامعة القاهرة، القاهرة، ط1، 2007، ص.96.



كما بينت المفوضية الأوروبية في رسالة لها موجهة للمجلس والبرلمان الأوروبيين بمناسبة الاجتماع الحكومي لدول الاتحاد في بروكسل في 11 مارس 2003 إلى ضرورة التعاون الوثيق للاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، ومكافحتها<sup>1</sup>.

والملاحظ أن كل جهود الدول سواء في إطار الإتفاقيات الدولية أو الإقليمية، قد انصبحت وركزت اهتمامها لوجوب التشارك لمكافحة الإجرام المنظم بواسطة آليات التعاون في مجال التشريع والقضاء الجزائي وتسليم المجرمين وتنمية تبادل الخبرات، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال مكافحة، لا سيما توفير المعلومات حول نشاطات الجماعات الإجرامية واستغلالا بالصورة التقنية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية الأمنية.

**المبحث الثاني: تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية**

أدت التطورات التكنولوجية ونمو المجتمعات إلى اتساع دائرة الإجرام بأنواعه وأساليبه ووسائله، إذ لم تعد الجماعات الإجرامية تنشط داخل الحيز الإقليمي، بل تعدى نشاطها خارج حدود الدول في شكل إجرامٍ منظمٍ، ولقد تبين قصور النظام الكلاسيكي في إعداد سيناريوهات مكافحة، بسبب عدم توفر بيانات دقيقة وشاملة ومستمرة في الزمن، مما لا يسمح للمحللين الجنائيين بإعداد مقاربات مصوغة بطريقة علمية للتنبؤ باتجاه تحضير القرار. ضف إلى ذلك الاستخدام غير المجدي في غالب الأحيان للقوى العاملة.

<sup>1</sup> الطيب كامش، المرجع السابق، ص.132.

وأمام هذه الوضعية وإلى جانب الموهبة والمهارة الشخصية للمحللين والمحققين، كانت قفزة المختبرات العلمية في إكتشاف نظام يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في استخدامه، يتمتع بإمكانيات جمع، تخزين، معالجة، تحليل واسترجاع المعلومات والمعطيات المخزنة ضمن مرجعية جغرافية، ويتعلق الأمر ب: نظم المعلومات الجغرافية.

### المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات الجغرافية

تعتبر نظم المعلومات الجغرافية GIS من أشهر التطبيقات المستخدمة بالتكنولوجيا الحديثة، وتعتمد في استخداماتها على الخرائط الجغرافية المنجزة آليا بواسطة الإعلام الآلي مزودة بكميات هائلة من المعلومات المستمدة من مواقع عديدة على الأرض والتي قد يصعب الوصول إليها، وذلك وفق نظام طبقات (خرائط، صور جوية، مخططات مدن وشبكات الطرق، مباني حسب إحداثياتها...)، مع وضع العلاقات الإرتباطية بين مجموعات البيانات قصد تحليلها لتسهيل اتخاذ القرار وتسمى طريقة تحويل الخريطة العادية إلى خريطة مشبعة بالمعلومات بالترميز الجغرافي Géocodage<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: تعريف نظم المعلومات الجغرافية

شهدت نظم المعلومات الجغرافية تطورات علمية مستمرة على مرّ الزمن، وبتوسع استعمالها اختلفت تعاريفها بالنظر إلى هذه التطورات وبحسب تنوع مجالات تطبيقاتها

<sup>1</sup> Système d'information géographique (SIG), article publié sur la page web: Ressources de géographie pour les enseignants en décembre 2021, sur le site <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/systemes-dinformation-geographique-sig-et-geomatique>, dernière visite le 04 juillet 2023 à 11 :00.

بوصفها علم، فإنّ نظم المعلومات الجغرافية تقوم بجمع وإدخال، ومعالجة، وتحليل، وإخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لأهداف محددة. ومن أهم التعاريف ما يأتي:

عرف الفقيه "Parker" نظم المعلومات الجغرافية على أنّها: "نظام تكنولوجي للمعلومات يقوم بتخزين وتحليل وعرض كل المعلومات المجالية وغير المجالية"; فيما عرفها "Smith" على أنّها: "نظم المعلومات الجغرافية هو نظم قاعدة بيانات يحتوي على معلومات مجالية مرتبة بالإضافة إلى احتوائه على مجموعة من العمليات التي تقوم بالإجابة على استفسارات حول ظاهرة مجالية من قاعدة المعلومات"<sup>1</sup>.

ويعرفها الفقيه "Cowen": "نظام المعلومات الجغرافية هو نظام للمساعدة على اتخاذ القرار يعمل على إدماج البيانات المجالية في سياق حل المشاكل"<sup>2</sup>.

كما عرفها الأستاذ "Dueker"، على أنّها: "حالة خاصة من نظم المعلومات التي تحتوي على قواعد معلومات تعتمد على دراسة التوزيع المجالي للظواهر والأنشطة والأهداف التي يمكن تحديدها مجاليا كالنقط أو الخطوط أو

<sup>1</sup> أشار إلى هذا التعريف، علي فالج وجمال شعوان، نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد مبادئ وتطبيقات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، المغرب، دط، 2012، ص.15 وما يليها.

<sup>2</sup> Henri PORNON, La dimension géographique du système d'information, DUNOD, Paris, 2<sup>eme</sup> Ed, 2015, P.7.

المساحات لجعل البيانات جاهزة لاسترجاعها وتحليلها أو الاستفسار عن بيانات من خلالها<sup>1</sup>.

يتبين من خلال التعريفات أعلاه أنّ نظم المعلومات الجغرافية هي عبارة عن وسيلة تقنية متعددة الوظائف والإستخدامات، وآلية فعالة للمساعدة على اتخاذ القرار، بما في ذلك إستعمالاتها في معرفة تموقع وتواجد الجماعات الإجرامية داخل الحدود الإقليمية للدول وعبر الحدود.

### الفرع الثاني: مكونات وعمل نظم المعلومات الجغرافية

يتكون أي نظام المعلومات الجغرافي من طقم بشري متخصص، وأجهزة إلكترونية متطورة متاحة لهذا النوع من التكنولوجيا، وتمثل فيما يلي:



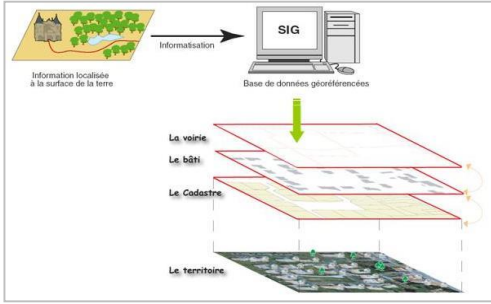
- أجهزة الحاسب الآلي؛
- برامج الحاسب الآلي؛
- المعلومات (Data)؛
- الطاقم البشري المدرب؛
- أساليب التشغيل.

ويعمل نظام المعلومات الجغرافي بتخزين المعلومات في صورة مجموعة من الطبقات المنفردة المتصلة ببعضها جغرافيا، مبسطة في غاية الأهمية العلمية في حل عدة معضلات تخص المؤسسات وحياة المواطنين<sup>2</sup>. وتتجلى خطوات بناء نظام معلومات جغرافي في:

<sup>1</sup> Claire CUNTY, Système d'information géographique et sécurité, Thèse de doctorat en géographie, Université Paris 1 panthéon – Sorbonne, Paris, 2004, p.12.

<sup>2</sup> مركز الإعلام الجغرافي للدرك الوطني، مقال منشور بتاريخ 26 يناير 2021، آخر زيارة للموقع بتاريخ 12 جويلية 2023، الساعة 06:30، متاح على الرابط: <https://armpoli.yoo7.com/t12800-topic>

## نظم المعلومات الجغرافية الأمنية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة - دراسة في دول حوض المتوسط



- جمع المعطيات ؛
- الإدخال ؛
- المعالجة ؛
- إدماج البيانات ؛
- توحيد المقاييس والإسقاطات؛
- ربط المعلومات من مصادر مختلفة ؛
- نمذجة البيانات ؛
- إدارة قواعد البيانات؛
- الإستفسار والتحليل.

### الفرع الثالث: أهمية نظم المعلومات الجغرافية

لنظم المعلومات الجغرافية فوائد كبيرة، نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1- تخفيض اليد العاملة: كانت الخريطة تحتاج إلى مجموعة أشخاص لكي ترسم، ولكن الآن شخص واحد يقوم بعمل المجموعة .
- 2- تخفيض زمن الإنتاج: كانت الطريقة التقليدية في العمل على الخريطة تستغرق وقتا طويلا يصل إلى 24 ساعة كمتوسط، بيد أنّ العمل بنظام المعلومات الجغرافية، يحتاج فقد ساعة واحدة.

<sup>1</sup> أشرف محمد إبراهيم محمد، التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د.ط، 2011 ص.51.

3- الدقة: بإستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافيا، تقل نسبة الأخطاء، إذا كانت الأجهزة مضبوطة نوعيا، فالأخطاء البشرية قد توجد بسبب عوامل التعب والحالة النفسية.

4- تخفيض التكلفة: التخفيض في زمن الإنتاج وكذا اليد العاملة، يؤديان إلى خفض التكلفة.

6- سهولة إدخال المعلومات وتخزينها ونقلها

7- تحليل البيانات والمعلومات المتاحة: وذلك من خلال التركيب الطبقي للخرائط في المنظومة .

المطلب الثاني: الدور الأمني لنظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الجريمة المنظمة

لنظم المعلومات الجغرافية دورا أمنيا في غاية الأهمية لإستعمالها في مكافحة الجريمة المنظمة، حيث أن اختلاف وتنوع وقوع الجرائم يترتب عليه اختلاف برامج الوقاية، وهو ما معناه الإحاطة بأماكن وقوعها بشكل قريب وشبه دقيق<sup>1</sup>.

الفرع الأول: فعالية نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الجريمة المنظمة

تتيح نظم المعلومات الجغرافية لأفراد مكافحة الجريمة بالتخطيط وتحليل الأحداث الآنية والمستقبلية، فله قدرات الاستجابة والتعامل مع مجموع متنوعة من البيانات من وكالات ومصادر متعددة. كذلك القدرة لمعالجة المعلومات

<sup>1</sup> Henri PORNON, Systèmes d'information géographique, pouvoir et organisations, Edition l'Harmattan, Paris, 1<sup>ere</sup> Ed, 200, P.99.

بسرعة أثناء عرضها في وسط مكاني ومرئي بما يسمح لتخصيص الموارد بسرعة وفعالية أكبر في حالات الاستعجال.

كما تستطيع قوات مكافحة الإستعمالها هذا النظام لتحديد مواقع الجريمة المحتملة. من خلال فحص المعايير التي تبدو غير ذات صلة وعرضها جميعاً بشكل بياني متعدد الطبقات على خريطة. وعندما تقترن وظائف نظم المعلومات الجغرافية مع أجهزة تحديد المواقع GPS، فإنه تسهل على محلل الجريمة في التوصل إلى المعلومات بتتبع تحركات الجماعات الإجرامية<sup>1</sup>.

تتيح الخرائط لمحللي الجرائم تمثيلات بيانية للقضايا المتعلقة بالجريمة، إذ أنّ الدراسة الجيدة لأمكنة وأسباب وقوع الجرائم تؤدي إلى توفر المعلومات الجغرافية ومن ثم تحسين سبل المكافحة. وتعرف المعلومة الجغرافية بأنها علم، بالنظر للعلاقة بين المحيط والإنسان من أجل إعطاء نظرة شاملة لمهمة محللي الإجرام وقوات مكافحة الجريمة<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد واكبت الجزائر هذا التطور بإحداث مصلحة الجغرافيا والكشف عن بعد للجيش الوطني الشعبي سنة 1994 ، وفقا للمرسوم الرئاسي

<sup>1</sup> Jean-Luc BESSON, Les cartes du crime, Collection " Questions judiciaires", Presses Universitaires de France, Paris, 1<sup>ere</sup> Ed, 2005, p.23.

<sup>2</sup> حنان حمادي، محمد بو مخلوف، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري قراءة سوسيو حضرية، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 17، ع1، س 2022، ص.176 وما يليها. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/17/1/191902>

رقم 94-196<sup>1</sup>، التي من مهامها ضمان التكفل بإحتياجات الجيش الوطني الشعبي فيما يخص الخرائط وتدعيم وحدات القتال بالمعلومات الجغرافية والجيو فضائية، كما تم تدعيم مؤسسة الدرك الوطني بمركز للمعلومات الجغرافية، الذي من مهامه مكافحة الجريمة في اطار القانون العام وكذا الجريمة المنظمة.

### الفرع الثاني: جهود الأمم المتحدة اتجاه دول المتوسط في الدعم التقني لمكافحة الجريمة المنظمة

لوضع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، حيز التنفيذ، عقدت الجمعية العامة مع الدول الأطراف عدة ملتقيات ومؤتمرات، ومنها مؤتمر حول دراسة البرامج الراهنة والمقترحات والبرامج المزمعة في المستقبل المتصلة بالمساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية المعني بالمساعدة التقنية.

وقد جاء في تقرير الأمانة العامة في بنده الخامس على ضرورة تحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة المنظمة وتحليلها، ويوفر المكتب التدريب والمساعدة في هذا المجال إعداد إحصاءات عن الجريمة والعدالة الجنائية دعماً للبلدان في تطوير القدرات الوطنية اللازمة لجمع وتحليل البيانات الخاصة بها، وذلك بغية تقاسمها على الصعيد الدولي، وبناء القدرات اللازمة لإجراء دراسات

<sup>1</sup> المرسوم الرئاسي رقم 94-69 المؤرخ في 23 أفريل 1994، المتضمن إحداث مصلحة للجغرافيا والكشف عن بعد للجيش الوطني الشعبي ويحدد مهامها، ج.ر العدد 25، الصادرة في 23 أفريل 1994.



استقصائية. وقد عمل هذا الدعم على زيادة قدرة الدول على تبادل المعلومات من خلال استخدام تعاريف مشتركة بشأن المسائل ذات الصلة<sup>1</sup>.

قام المكتب من خلال مشروع إقليمي بعنوان "إنشاء أدوات رصد خاصة مؤسسات القضاء وإنفاذ القانون في غرب البلقان"، بإجراء تقييمات لنظم الإحصاءات المستخدمة في مؤسسات العدالة والشؤون الداخلية في البلدان والأقاليم السبعة الواقعة في غرب البلقان. ويعمل المشروع على تقديم التدريب إلى مؤسسات العدالة والشؤون الداخلية بهدف تعزيز عملية إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، وتوفير إمكانية إعداد بيانات عن المؤشرات الإقليمية للجريمة والعدالة الجنائية، وذلك تماشياً مع المعايير التي تعكف على وضعها بلدان الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

كما قدم المكتب الدعم من أجل تعزيز التدريب وتحليل البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة في أفريقيا، وذلك لمساعدة بلدان القارة في إعداد البيانات وتحليلها بناء على المعلومات وتعزيز قدراتها على تحليل البيانات لإقامة الشبكات، ويمكن أن تستفيد البلدان النامية، على وجه الخصوص من المساعدة في الحصول على البرمجيات الحاسوبية الخاصة بتحليل الجريمة المنظمة واستخدام تلك البرمجيات، بما يشمل نظم المعلومات الجغرافية اللازمة لتعيين

<sup>1</sup> مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة الخامسة،

المنعقد في فيينا أيام 18-22 من شهر أكتوبر 2010، ص.2.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، المساعدة التقنية، المرجع السابق، ص.3.

مواقع حالات الجرائم على الخرائط ورسم الخرائط التي تبين تلك الحالات وتطبيقات تحليل الشبكات<sup>1</sup>.

## الخاتمة

الجريمة المنظمة واحدة من الظواهر العالمية المعقدة التي تهدد الإنسان واستقرار الدول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولها أبعاد متشعبة ومتعددة لكونها جريمة عابرة للحدود الوطنية، وتتجلى خطورتها في الخصائص التي تتفرد بها عن باقي الجرائم، وفي الأساليب المستعملة لممارستها والتي هي في تطور مستمر كلما تطور العلم والتكنولوجيا.

وبالرغم من المساعي الكثيرة لدول البحر الأبيض المتوسط في تعزيز التعاون والشراكة الإقليميين، إلا أنها لم تبلغ مبتغاها في سد بؤر التوتر في المنطقة والتي سببها توسع دائرة الإجرام المنظم، الأمر الذي يتوجب عليها وضع سياسة موحدة بإستغلال وتحديث آليات المكافحة المتاحة والتفكير في إيجاد آليات أخرى أكثر فعالية.

وتأتي نظم المعلومات الجغرافية كأحدى الآليات التقنية البوليسية لمكافحة الجريمة المنظمة، المعتمدة من قبل جل الدول المتوسطية، والتي أوصت منظمة الأمم المتحدة في عدة تقارير لها بإستعمالها. تقوم هذه التقنية على جمع المعلومات حول الجريمة وتشخيص أسبابها وبيان علاقاتها المكانية وتوزيعها الجغرافي وذلك من خلال توظيف الأساليب الإحصائية للتعامل مع بيانات الجريمة، ومن ثم إعداد خطط العمل الميداني.

<sup>1</sup> محمد يعقوب محمد سعيد، لمحة على نظم المعلومات الجغرافية، مقال منشور بدون تاريخ النشر، آخر زيارة للموقع بتاريخ 15 جويلية 2023، الساعة 11:30، متاح على الرابط:

[https://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/GIS\\_Arabic\\_page.htm](https://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/GIS_Arabic_page.htm)

وبالرغم من إثبات فعالية نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة الجريمة المنظمة الداخلية، إلا أنه تم تسجيل قصور في مكافحتها لما تعبر الحدود الوطنية، وذلك لعدم الإستغلال الآني للمعلومات؛ وعليه نوصي:  
- ضرورة وضع في الخدمة لنظام معلومات جغرافيّ موحد لجميع الدول المتوسطة، يكون مركز عملياته متفرع حسب كل دولة وتربطه شبكة Intranet موحدة؛

- برمجة دورات تكوينية متوسطة لفائدة المهندسين والتقنيين المكلفين بجمع وتحليل وتركيب المعلومات على الخرائط الرقمية، وكذا لفائدة القوات المُزججة في عمليات المكافحة الميدانية؛

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً: باللغة العربية

#### 1- الاتفاقيات

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.

#### 2- المؤتمرات الدولية

- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الدورة الخامسة، المنعقد في فيينا أيام 18-22 من شهر أكتوبر 2010.

#### 3- الكتب

- أشرف محمد إبراهيم محمد، التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د.ط، 2011.
- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
- رمسيس بهنام، نظرية التجريم في القانون الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية د.ط، 1996.
- رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام في التشريع العقابي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1979.
- سالم محمد سليمان أوجلي، أحكام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية: دراسة مقارنة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط1، 2000.
- سمير ناجي، التعاون في مكافحة ومنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط1، 1997.
- عبد الرحيم صدقي، القانون الجنائي الدولي نحو تنظيم عالمي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1997.
- علي راشد، القانون الجنائي، المدخل وأصول النظرية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1976.
- علي فالج، جمال شعوان، نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد مبادئ وتطبيقات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، المغرب، د.ط، 2012.
- فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2001.

- مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات "القسم العام"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1905.
- محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، مركز البحوث والدراسات العليا، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2006.
- محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، د.ط، 2000.
- محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ط1، دار الشروق، لبنان، 2004.
- نادية محمود مصطفى وآخرون، أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية متوسطة: نحو رؤية عربية للتفعيل، جامعة القاهرة، القاهرة، ط1، 2007.

#### 4- المقالات

- حنان حمادي، محمد بو مخلوف، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري قراءة سوسيو حضرية، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 17، ع1، س2022.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/17/1/191902>
- الطيب كامش، الشراكة الأوروبية متوسطة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مخبر القانون الخاص المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 4، ع1، س2018.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/141/4/1/60370>
- عدة بومدة محمد الأمين، العربي شحط عبد القادر، الضمانات الموضوعية والإجرائية في مجال مكافحة الإجرام المنظم، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس،

مستغانم، المجلد2، ع4، س2017.  
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/535/2/2/69271>

#### 5- المراسيم

- المرسوم الرئاسي رقم 94-69 المؤرخ في 23 أفريل 1994، المتضمن إحداث مصلحة للجغرافيا والكشف عن بعد للجيش الوطني الشعبي ويحدد مهامها، ج.ر العدد 25، الصادرة في 23 أفريل 1994.
- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير 2002، المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ج.ر العدد 9 الصادرة في 10 فبراير 2002.

#### 6- مواقع الإنترنت

- محمد يعقوب محمد سعيد، لمحة على نظم المعلومات الجغرافية، مقال منشور بدون تاريخ النشر، آخر زيارة للموقع بتاريخ 15 جويلية 2023، الساعة 11:30، متاح على الرابط:  
[https://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/GIS\\_Arabic\\_page.htm](https://faculty.uaeu.ac.ae/myagoub/GIS_Arabic_page.htm)
- مركز الإعلام الجغرافي للدرك الوطني، مقال منشور بتاريخ 26 يناير 2021، آخر زيارة للموقع بتاريخ 12 جويلية 2023، الساعة 06:30، متاح على الرابط:  
<https://armpoli.yoo7.com/t12800-topic>

#### ثانيا: باللغة الأجنبية

#### 1- LIVRES

- C.P. JOHNSON Geomatics Group, C-DAC, Pune University Campus, pune, india, 2013.
- Henri PORNON, La dimension géographique du système d'information, DUNOD, Paris, 2<sup>eme</sup> Ed, 2015.
- Henri PORNON, Systèmes d'information géographique, pouvoir et organisations, Edition l'Harmattan, Paris, 1ere Ed, 2000.
- Jean-Luc BESSON, Les cartes du crime, Collection " Questions judiciaires", Presses Universitaires de France, Paris, 1ere Ed, 2005 .
- Henri PORNON, Systèmes d'information géographique, pouvoir et organisations, Edition l'Harmattan, Paris, 1ere Ed, 2000.

#### 2- THÈSES ET MEMOIRES

- Claire CUNTY, Système d'information géographique et sécurité, Thèse de doctorat en géographie, Université Paris 1 panthéon – Sorbonne, Paris, 2004.

### 3- ARTICLES

- Gilles Favarel-Garrigues, La criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer?, Revue L'Économie politique, Éditions Alternatives économiques, volume 3, n° 15, A 2002. file:///C:/Users/M/Downloads/LECO\_015\_0008.pdf.
- Laurence MONTEL, Crime organisé et politique en France, aperçu historique, Revue Pouvoirs "l'études constitutionnelles et politiques", Éditions Le SeuilLe, volume 1, n° 132, A 2010. file:///C:/Users/M/Downloads/POUV\_132\_0017.pdf.
- PIERRE KOPP, L'analyse économique des organisations criminelles, Revue Communications, volume 62, n° 132, A 1996 .https://www.persee.fr/doc/comm\_0588-8018\_1996\_num\_62\_1\_1942.
- Stefan GLASER, Infraction internationale, ses éléments constitutifs et ses aspects juridiques, Revue internationale de droit comparé, Société de législation comparée, volume 12, n° 3, A 1960.. https://www.persee.fr/doc/ridc\_0035-3337\_1960\_num\_12\_3\_11707.

### 4- SITES INTERNET

- Système d'information géographique (SIG), article publié sur la page web: Ressources de géographie pour les enseignants en décembre 2021, sur le site <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/systemes-dinformation-geographique-sig-et-geomatique>, dernière visite le 04 juillet 2023 à 11 :00.